اسم المصدر : الجزيرة
التاريخ: 30-06-2011 رقم العدد: 14154 رقم الصفحة: 30 مسلسل: 167 رقم القصاصة: 1

أكد على دور المملكة في تعزيز جهود التنمية بالدول الإسلامية.. وزير المالية:

خادم الحرمين الشريفين يوجه باستمرار دعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

د. أحمد علي: أوضاع سوق العمل في الدول الأعضاء مقلقة

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 30-06-2011 رقم العدد: 14154 رقم الصفحة: 30 مسلسل: 167 رقم القصاصة: 2

جدة - عبد القادر حسين - تصوير- أحمد قيزان

أكد وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف بأنّ المملكة تولي اهتماماً كبيراً بالعمل الإسلامي المشترك في كافة جوانبه، ومن ذلك الجانب الاقتصادي خدمةً لمصالح الدول الإسلامية وشعوبها، وقال إنّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يوجه باستمرار بدعم الجهود التنموية للدول الإسلامية ودعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وأضاف: على المستوى الثنائي تدعم المملكة بسخاء الجهود التنموية للدول الإسلامية، وعلى المستوى المتعدد الأطراف تساهم بحصص كبيرة في رؤوس أموال العديد من مؤسسات تمويل التنمية الإقليمية والدولية، كما كانت دائماً في مقدمة دول العالم في تقديم المساعدات الطارئة للدول المتضررة من الكوارث وتلك التي تواجهُ نقصاً في الغذاء، وتعمل على تسخير جهودها وثقلها لخدمة الأمة الإسلامية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وذكر أن ما تُوليه المملكة من دعم متواصل لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ أن كانت مجرد فكرة إلى أن تطورت واتسعت مهامُها ونَمَت مواردُها، ليعد أبرز تعبير عن اهتمامها ودعمها للعمل الإسلامي المشترك، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في أرجاء العالم المختلفة.

جاء ذلك خلال افتتاح فعاليات الاجتماع السنوي الـ«36» لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية الذي انطلق أمس في جدة برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بحضور أعضاء مجلس محافظي البنك الإسلامي والدكتور أحمد محمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية. وأكد العساف أن دول العالم الإسلامي تواجه تحديات كبيرة تتطلّب العمل بشكل متواصل ودون كَلل لمواجهتها، ومن أبرزها التحديات الاقتصادية التي تتمثل بتحقيق تنمية بشرية، ونمو اقتصادي مُستدام، وهذه التحديات تتطلب برامج مناسبة للإصلاح الاقتصادي، والتكيّف مع البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة وتعزيز الجهود للقضاء على معوّقات التنمية وأضاف العساف:

التقرير السنوي للبنك يرصد الجهود المبذولة لتعزيز استجابة البنك لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تداعيات الأزمة المالية وتفاعله مع التطورات في اقتصادات عددٍ منها. ومن ذلك تقديم حزمة إضافية من التمويلات تقدر بنحو (250) مليون دولار استجابة لحاجات هذه الدول لمعالجة مشكلة البطالة من خلال التدريب وبناء الكوادر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتابع العساف: ترحب بالمبادرة المشتركة مع البنك الدولي للمساهمة في تمويل البنية التحتية وتتفق مع البرنامج المُقتَرح الهادف لتحقيق الدور القيادي لمجموعة البنك وتحويله إلى بنك معرفة وكفاءة لتعبئة الموارد. ومضى العساف: يوضح التقرير السنوي لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية أن مساهمات العديد من دولنا الأعضاء في موارد الصندوق لازالت أقل بكثير

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 30-06-2011 رقم العدد: 14154 رقم الصفحة: 30 مسلسل: 167 رقم القصاصة: 3

افتتاح الاجتماع أمس في جدة

مـن المُؤَمَّـل، وندعـو الـدول التي لم تُعلن مسـاهمتها بعد في الصندوق إلى الإسراع بذلك، وفيما يتعلق بالمؤسسة الإسـلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصـادرات، فالمملكة تؤيد التوصية بزيـادة الحـد الأقـصى للمسـؤولية الاحتمالـية للمؤسسـة، إضافـةً إلى زيادة رأسـمالها. ونشير إلى ما تحقق مـن إنجـازات في أعمـال المؤسسـة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إلا أن هناك حاجة لقيام المؤسسـة ببذل جهد أكبر لتوسـيع عملياتها وتعزيز إيراداتها.

عقـب ذلـك قـال رئيـس البنـك الإسلامي للتنمية الدكتور احمد محمد علي خـلال نـدوة «التصـدي للبطالة في الـدول الأعضـاء في أعقـاب الأزمة العالميـة»، إن الأزمـة في سـوق العمل باتـت تمثل أولى أولويـات الحكومات وشركائها الإنمائيين في العالم أجمع. وبلغت هـذه الأزمة مسـتوى خطيراً في مناطـق معينة تنتمـي إليها الدول الأعضاء، نظراً لأن المزيد من المواطنين - ولاسـيما الشـباب - يبحثـون عن فـرص عمل صعبـة المنـال.. وأضاف أنّ الأوضاع في سـوق العمـل في الدول الأعضـاء غـير طبيعيـة وتبعـث على القلق. فمعدل البطالة مرتفع نسـبياً في جميـع المناطـق التي تنتمـي إليها الدول الأعضاء. وتمثـل أزمة البطالة أحد الأسـباب العميقـة للاضطرابات التي وقعت مؤخراً في «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» التي شهدت موجات مـن الاضطرابـات الأهليـة، وتتخـذ بطالـة الشـباب، بوجه خـاص وعلى نحو متسارع، أبعاداً خطيرة في العديد من الدول الأعضـاء جراء اقتصاداتها ونظمهـا التعليميـة العاجـزة عـن اسـتيعاب هذه الأعداد من الشـباب. ومن ثم، هناك حاجة عاجلة إلى إعادة النظر في السياسات التعليمية وسوق العمل في ضوء التغيرات التي تشهدها الدول الأعضـاء في الداخـل والخارج. وتابع رئيس البنك الإسـلامي: اتخذنا العديـد مـن التدابـير عـلى المَدَيَـيْن القصـير والطويـل، وفي مقدمتهـا زيادة الاسـتثمارات في البنى التحتية؛ ودعم المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة والتمويـلات الصغـرى؛ والاهتمـام بالتعليم المؤدي إلى التشـغيل؛ وتمويل برامـج التدريـب المهنـي. وذكـر أن البنك الإسـلامي للتنمية قد شارك مع مؤسسـة التمويـل الدوليـة في إطلاق مـشروع «التعليم المؤدي إلى تشـغيل الشـباب»، واتفقـت المؤسسـتان على تعبئـة ما بـين 1 و2 مليار دولار أمريكي من المجتمع الإقليميّ والدوليّ لاسـتثماره في برامج التعليـم المؤدي إلى التشـغيل في العالـم العربـي خلال السـنوات الخمـس المقبلـة، وإشراك العديـد من الأطـراف المعنيـة، ومنها الحكومـات، وأرباب العمل، والجهات القائمـة عـلى التعليميـة، والمجتمـع المدنـي، والطـلاّب. وفضلاً عـن ذلك، اعتمـد البنـك 250 مليـون دولار للتصدي للبطالة في مجموعة مختارة مـن الـدول الأعضـاء. وترمـي هـذه المساعدة بصورة أساسية إلى الحد من الفقر وتوفير فرص العمل عن طريق برامـج التدريـب التي تفـي بطلبات سـوق العمـل، وتعـزز التمويـلات الصغرى ومؤسـسات التدريب المهني وتزود المنشـآت الصغيرة والمتوسطة بخطوط التمويل.

وأكـد على أن هنـاك حاجة ملحة إلى تعزيـز الشراكة مـن أجل التصدي لأزمـة العمـل في الـدول الأعضـاء عـن طريـق إشراك القطـاع الخاص والمجتمع المدني، وتهيئة البيئة المواتية لنمو المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة، وتحسين فرص الحصول على التعليم والتدريـب المهنـي الجيديـن من أجل التعامل مع البطالـة الهيكلية. عقب ذلك بدأت أعمـال لجان المجلس حيث سيتم اليوم الخميس إصدار توصيات اللجان والمناقشـات التي تـم تداولها كمـا سـيتم إصـدار توصيـات نهاية الاجتماع.